

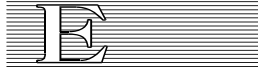


مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا
26 - 29 آذار/مارس 2008
الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا
الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين
31 آذار/مارس - 2 نيسان/أبريل 2008



Distr.: General
E/ECA/COE/27/12b
AU/CAMEF/EXP/12b(III)
Date: 7 March 2008
Arabic
Original: English

الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والد "

ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء الم
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا

المعونة من أجل التجارة: التقدم المحرز في المبادرة وتقرير عن
الولاية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

مقدمة

تمثل مبادرة المعونة من أجل التجارة إحدى أهم النتائج الموجهة نحو التنمية التي تمخضت عنها جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، وقد اضطلع وزراء التجارة الأفريقيون بدور رئيسي في اعتماد المبادرة من جانب المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر 2005. وفي الدورة العادية الرابعة لمؤتمرهم المعقود في نيروبي، كينيا، في نيسان/أبريل 2006، اعتمد وزراء التجارة الأفريقيون موقفاً أفريقياً موحداً بشأن مبادرة المعونة من أجل التجارة. وقد تم نقل هذا الموقف إلى فرقة عمل منظمة التجارة العالمية المعنية بمبادرة المعونة من أجل التجارة، كما أن العديد من العناصر التي اشتمل عليها هذا الموقف أدرجت في توصيات فرقة العمل. وشدد الوزراء الأفريقيون على أهمية التعاضد والتعاون مع شركائهم في الوزارات الأخرى، ولاسيما وزارتي المالية والتنمية الاقتصادية، بغرض التنفيذ الفعال للمبادرة.

ورحب وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيون خلال الدورة الأربعين للجنة بمبادرة (المعونة من أجل التجارة) وأنشأوا على تركيزها على تعزيز قدرات العرض لدى البلدان الأفريقية، وبناء الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، وتناول تكاليف التكيف المتصلة بتحرير التجارة. وأيد الوزراء مبادرة (المعونة من أجل التجارة) وارتأوا أنها تشكل عصباً حاسماً داخل الهيكل الشامل للشراكة العالمية من أجل التنمية. وبناء على ذلك، أشاروا إلى ضرورة التعجيل بالأعمال المتصلة بالمعونة من أجل التجارة كي تدخل المبادرة حيز النفاذ في حين تكفل في الوقت نفسه أن تتلقى أموالاً كافية على أساس يمكن التنبؤ به.

وأسند الوزراء إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مهمة العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لدعم الحكومات في تنفيذ هذه المبادرة. ويشمل نطاق هذه الولاية دعم البلدان الأفريقية في تحديد آليات جديدة عن طريق برامج وطنية وإقليمية للمعونة من أجل التجارة للتصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا فيما يتصل بالتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، تضم هذه الولاية ضرورة أن تنشط المؤسسات الثلاث في آليات المتابعة والتقييم للبرامج الوطنية والإقليمية.

وتناقش هذه الورقة التقدم المحرز حتى الآن في مبادرة المعونة من أجل التجارة. وتبرز أيضاً الدور الذي قامت به اللجنة وشركاؤها في النهوض ببرامج المبادرة لصالح البلدان الأفريقية. ومن الأحداث الرئيسية التي شهدتها عام 2007 في المجال الإنمائي الاستعراضان الأفريقي والعالمي لمبادرة المعونة من أجل التجارة. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بمساعدة الدعم الذي قدمته الحكومة الكندية إلى المركز الأفريقي للسياسات التجارية، إلى جانب الدعم المتلقى من حكومة الدنمارك الملكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الأفريقية بجمع الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن حفييتي المالية والتجارة إلى جانب القطاع الخاص والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين الدوليين بغرض تحديد أولويات القارة فيما يتصل بمبادرة المعونة من أجل التجارة. وتختتم الورقة بتقديم الإطار الاستراتيجي الذي حددته اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ ورصد مبادرة المعونة من أجل التجارة في الوقت الراهن وفي المستقبل.

التقدم المحرز في مبادرة المعونة من أجل التجارة في عام 2007

شهدت مبادرة المعونة من أجل التجارة بعض التطورات المفيدة جداً من أجل جعلها حقيقة واقعة في عام 2007. وكان التقدم المحرز في المبادرة بنحو أكثر إلى تنفيذها. ويعتبر هذا مطلباً رئيسياً مسبقاً كي تتمكن المبادرة من أداء دور رئيسي في ضمان مراعاة الأبعاد الإنمائية للإصلاحات التجارية على الصعيد العالمي والإقليمي. ويعرض التقرير في هذا الجزء ملخصاً للتطورات الرئيسية التي طرأت في عام 2007 فيما يتصل بالمبادرة، وأهمها الاستعراض العالمي للمعونة من أجل التجارة الذي جاء بعد ثلاثة اجتماعات استعراض إقليمية عقدت في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2007.

وقد نُظِمَ اجتماع الاستعراض الأفريقي بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي في دار السلام، تنزانيا، يومي 1 و 2 تشرين الأول/أكتوبر 2007. وكانت الأهداف الرئيسية للاجتماع هي:

(أ) تأكيد الأهمية المحورية للتجارة في تحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا؛

(ب) وتحديد الأولويات الرئيسية لتعزيز القدرات وزيادة التجارة؛

(ج) والتشديد على أهمية الاستراتيجيات التجارية الشاملة (على الصعيدين الإقليمي والوطني كليهما)؛

(د) وإبراز الحاجة لزيادة التمويل وفعاليته؛

(هـ) وضمان الالتزام السياسي بمواصلة العمل في المستقبل.

المسائل والتوصيات الرئيسية للاستعراض الإقليمي للأفريقي للمعونة من أجل التجارة

حقق مؤتمر دار السلام إنجازاً جديداً في الجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية، أي وزراء التجارة والمالية الأفريقيون، والوكالات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ومتعددة الأطراف، والقطاع الخاص للتركيز على تعبئة المزيد من الأموال وتحقيق فعالية التمويل لبناء القدرات التجارية والهيكل الأساسية في جميع أنحاء أفريقيا. وفيما يلي تلخيص لعدد من النقاط الرئيسية المثارة في المناقشات التي دارت بين صانعي السياسات الأفريقيين، والقطاع الخاص، ومصارف التنمية الإقليمية والشركاء الدوليين.

أولاً، تحقق الآن توافق في الآراء على الأهمية التي تتسم بها هذه المبادرة لأفريقيا. وقد خلص اجتماع الاستعراض الأفريقي إلى أنه كي يتسنى للقارة أن تنافس وتنجح في السوق العالمي، لا غنى عن مبادرة المعونة من أجل التجارة، حيث أنها سوف تساعد البلدان على الترويج ومعالجة تكلفة عوامل الإنتاج. بيد أن البعد الإقليمي لبرامج المعونة من أجل التجارة سيكون حاسماً حيث أنه سيساعد البلدان الأفريقية على تجويد عملياتها للتكامل الإقليمي، ألا أنه يستغل في الوقت نفسه وفورات الحجم عن طريق توسيع أسواق بناء القدرة التنافسية. وكي يحدث هذا، سيتعين أن تطور مصارف التنمية أدوات جديدة لتمويل استراتيجيات إقليمية لتعزيز القدرة التنافسية. وكي يتكامل هذا بالنجاح، يجب أن تلبى استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية في الوقت نفسه الاحتياجات المحددة لكل بلد ويجب أن تتخذ من القطاع العام الركيزة الرئيسية لذلك.

ثانياً، لقد كان واضحاً من بيانات الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية وتدخلات الوزراء الأفريقيين وجود مبادرات هامة على الصعيد الوطني والإقليمي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية. ويوجه الكثير من هذه المشاريع والبرامج التي تم تحديدها بالفعل نحو تدعيم القدرات الإنتاجية من أجل التجارة. وقد حدد اجتماع الاستعراض مسألة رئيسية هي الحاجة إلى معالجة الافتقار إلى التنسيق في الاستراتيجيات الحالية. وبصفة خاصة فإن لدى شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف برامج منفصلة وغير منسقة مع فرادى البلدان والمجموعات الإقليمية، ويجب معالجة ذلك كي يتسنى لمبادرة المعونة من أجل التجارة أن تتماشى دون أي تناقض مع هذه الاستراتيجيات الموجودة.

ثالثاً، لاحظ الاستعراض الأفريقي تنوع المجالات التي تتطلب الدعم من مبادرة المعونة من أجل التجارة خاصة لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مما يدعو من ثم إلى تحديد الأولويات بوضوح. لكن الأهم من ذلك أن هذه الأولويات تنحصر في ثلاثة مجالات رئيسية، وأن كان ترتيبها يختلف لدى كل جماعة اقتصادية إقليمية. وعلاوة على ذلك، تختلف مراحل تنفيذ الاستراتيجيات الحالية وتشكل ثغرات التمويل عقبة رئيسية أمام ذلك. وبناء على ذلك خلص اجتماع الاستعراض الأفريقي إلى أن من المهم أن يركز التنفيذ العملي للمعونة من أجل التجارة في أفريقيا على ما يلي: الهياكل الأساسية وتيسير التجارة والمعايير. وستساعد موارد المعونة من أجل التجارة بتركيزها على هذه المجالات الثلاثة، على معالجة التناقض الذي يميز المنتجات الأفريقية، التي هي تنافسية عند باب المصنع أو المزرعة، ولكنها غير تنافسية في الأسواق العالمية.

رابعاً، يتوقف النجاح في تنفيذ استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية على مساهمة المعونة من أجل التجارة في النهوض برأس المال البشري في القارة أيضاً. ويجب أن يقترن ذلك بتعميق مشاركة القطاع الخاص. وعندئذ فقط يمكن للمبادرة أن تحدث الأثر الحفاز للتغيير الاقتصادي، وذلك من خلال سد ثغرات التمويل في المجالات الإستراتيجية الحالية والجديدة.

وأخيراً، ستتوفر فرصة أفضل لإنجاح مبادرة المعونة من أجل التجارة إذا توفرت القيادة على الصعيد الوطني للبت في الخيارات التي يتعين أن تتبعها البلدان. ويتصل أحد الجوانب المهمة لهذه القيادة بالقرارات السياسية الواضحة التي تشكل أساس التجارة والتنمية فككرة يمكن أن يقوم عليها مستقبل البلدان. وثمة جانب ثانوي يتمثل في الحاجة إلى ارتكاز التجارة والتنمية على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية بمجرد اتخاذ الخيار السياسي، ويجب أن ينعكس هذا في خطط التنمية الوطنية.

وبإيجاز، تم تسليط الضوء على المسائل التالية فيما يتعلق بالنهوض بمبادرة المعونة من أجل التجارة في أفريقيا، ويلزم إدماج هذه المسائل، التي تمس قطاعات مختلفة، في الاستراتيجيات المستقبلية الهادفة إلى تحقيق نتائج إيجابية لمصلحة أفريقيا وهي:

التوعية بالمبادرة وفي تنفيذها في أفريقيا وسيكفل هذا عدم تجاهل أي من الجهات الفاعلة أو الخصائص المميزة للبلدان والمناطق دون الإقليمية في أفريقيا لدى تنفيذ المبادرة.

(ب) استكمال وضع مخططات للعقبات التي تعترض سبيل التجارة في أفريقيا والمؤهلة للحصول على المعونة من أجل التجارة: التحديات التي تواجهها أفريقيا في التجارة معروفة جيداً لكن هناك حاجة للانتقال إلى المرحلة التالية لاستكمال تقييم الاحتياجات الذي بدأتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية قبل مؤتمر دار السلام. ويلزم القيام بنفس هذا الأمر على الصعيد القطري حيث تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني. وفي هذا الشأن، وكسبيل للعمل في المستقبل، يلزم تحديد الاختناقات الهيكلية الرئيسية أو القيود المكبلة على الصعيد الإقليمي في غضون الأشهر الثمانية القادمة، إنطلاقاً من الدراسات والتقييمات الحالية.

(ج) خطة عمل المعونة من أجل التجارة في أفريقيا: تمكن مؤتمر دار السلام من إثبات أن لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية بعض المشاريع والبرامج التي تدخل في نطاق المعونة من أجل التجارة. ويلزم تزويدها بالمعلومات عن جدول أعمال القارة في مجالي التجارة والتكامل. وسيتيح هذا محفلاً لوضع خطة عمل متوسطة الأجل وطويلة الأجل للمعونة من أجل التجارة في أفريقيا.

(د) الشبكة الأفريقية للمعونة من أجل التجارة: أظهر الاستعراض الأفريقي أنه يجري بالفعل بناء القدرات التجارية. ولكن يلزم تعزيزه في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة. ويضطلع حالياً بجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي، دون أن تكون هناك مشاركة الفاعلة مثل القطاع الخاص. ولا تستغل كذلك عوامل التآزر تامة لبعض الجهات ذات البعد الإقليمي حيث أن المانحين العاملين على الصعيد الوطني لا يضعون بالضرورة المزايا الإقليمية نصب الأعين. وبناء على ذلك، يلزم إنشاء شبكة إقليمية للمعونة من أجل التجارة للاستفادة لأقصى مدى من الفوائد المرتبطة باتباع نهج إقليمي. وينبغي لهذه الشبكة أن تشرك المانحين الرئيسيين والبلدان المستفيدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية كما ينبغي للوكالات الدولية والإقليمية أن تشارك في التخطيط والتنفيذ في هذه الشبكة، وأن تقوم مصارف التنمية الإقليمية بدور الحفاز.

(هـ) وضع خطط وطنية وإقليمية: من شأن وضع مخطط للقيود المفروضة على التجارة على الصعيدين دون الإقليمي والقطري وإنجاز خطة عمل للمعونة من أجل التجارة في أفريقيا أن يقضي بصورة طبيعية إلى الخطوة التالية. ويعني ذلك وضع خطط وطنية وإقليمية تتماشى مع الأولويات القطرية، لمعالجة أوليات المعونة من أجل التجارة بعد تحديثها بصورة مفصلة. وينبغي استكمال ذلك في غضون عام من أجل التوصل إلى مجموعة كاملة وشاملة يسترشد بها في التنفيذ مع مراعاة الخطة الأفريقية طويلة الأجل والأولويات الإقليمية والوطنية.

(و) التقرير المرحلي في خريف عام 2008: من أجل الحفاظ على الزخم، ولكفالة استغلال فوائد الإصلاحات التجارية الجارية و/أو الجديدة، سيلزم إجراء جرد إقليمي في خريف عام 2008. وقد طُلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي تقديم تقارير دورية بشأن هذه المبادرة.

إستراتيجية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمعونة من أجل التجارة في أفريقيا

نظراً للتقدم المحرز في عام 2007، يلزم الاضطلاع بإجراءات على سبيل الاستعجال من أجل مواصلة الدفع قدماً بعملية المعونة من أجل التجارة في أفريقيا. وترى اللجنة أن من الضروري تحديد "مجموعات أنشطة" واضحة كجزء من النهوض بتنفيذ المعونة من أجل التجارة في أفريقيا ويمكن إنشاء مجموعات الأنشطة هذه، بما يتماشى مع الأولويات العريضة التي حددتها البلدان الأفريقية خلال "الاستعراض الإقليمي للمعونة من أجل التجارة: التركيز على أفريقيا"، الذي عقد في دار السلام (تنزانيا)؛ وأيدها "الاستعراض العالمي للمعونة من أجل التجارة". وتشمل هذه المجموعات ما يلي:

(أ) بناء القدرات من أجل التجارة مع التركيز على مسائل مثل إدراج التجارة في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية؛ وصياغة سياسات التجارة؛ والترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتطوير القطاع الخاص؛

(ب) وتطوير الهياكل الأساسية؛

(ج) وتيسير التجارة مع التركيز على جوانب رئيسية من تيسير التجارة في أفريقيا؛

(د) ومعايير التجارة الدولية؛

(هـ) والرصد والتقييم (وهذه مسألة شاملة لعدة قطاعات).

وبناء على ذلك، حددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الأدوار التالية كوسيلة للنهوض بجدول أعمال المعونة من أجل التجارة وتنفيذ توصيات البلدان الأفريقية.

(أ) **التنسيق:** تهدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي تعمل بصورة وثيقة مع منظمة التجارة العالمية ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى أن تقوم بصورة مشتركة بدور الريادة للتنسيق والتعاون الشاملين فيما بين جميع الوكالات المنفذة. وتأمل اللجنة عن طريق هذا التنسيق أن تساعد، جنباً إلى جنب مع مصرف التنمية الأفريقي، في إنشاء " شبكة المعونة من أجل التجارة في أفريقيا" المقترحة - التي ينضوي تحت لوائها البلدان والمناطق والوكالات الإقليمية ومتعددة الأطراف وممثلي القطاعين الخاص والعام - لمساعدة البلدان والمناطق دون الإقليمية في وضع مخططات لأولوياتها - لدى وضع خطط العمل - في مجال تعبئة الموارد ورصد وتقييم التقدم المحرز.

(ب) **بناء القدرات من أجل التجارة:** نظراً للخبرة الواسعة التي تتمتع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا المجال، فقد أصبحت في وضع يتيح لها الاضطلاع بدور الريادة بشأن مجموعة بناء القدرات من أجل التجارة. لكن الأهم من ذلك أن هدفها الرئيسي هنا سيتمثل في تشجيع البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع مخطط للاختناقات الهيكلية ذات الأولوية أو القيود المكبلة للتجارة على الصعيد الوطني وخاصة على الصعيد الإقليمي، انطلاقاً من الدراسات والتقييمات الحالية. وسيشجع ذلك البلدان والمناطق دون الإقليمية أيضاً لوضع خطط عمل للمعونة من أجل التجارة، تدرج في صلب الأولويات القطرية، لمعالجة الأولويات الرئيسية المحددة في الاستعراض، بما في ذلك الجهات الفاعلة والأنشطة، واحتياجات التمويل وجدول التنفيذ.

(ج) **الرصد والتقييم:** تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بالفعل في إجراء وإعداد " تقارير عن المساءلة المتبادلة" في أفريقيا بشأن تدفقات المعونة وبناء على هذا توفرت لديها خبرة حاسمة يمكن أن يركز عليها رصد وتقييم المعونة من أجل التجارة وفي هذا الشأن، تعتزم اللجنة، إعداد تقرير مرحلي للإقليم وعقد مؤتمر لتقييم الوضع في عام 2008 أيضاً بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

(د) **الهيكل الأساسية للتجارة وتيسيرها:** على الرغم من أن البلدان الأفريقية أقرت بأهمية تيسير التجارة والمكاسب التي يمكن أن تنشأ عنه كما يتجلى في الاتفاقات العديدة التي وقعت على الأصعدة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية فضلاً عن الجهود التي تبذل على الصعيد القطري، فإن معظم مبادرات تيسير التجارة هذه لم تسفر حتى الآن إلا عن نتائج إيجابية محدودة جداً. ويعزى هذا بصورة رئيسية إلى عوامل عديدة مثل عدم الامتثال للاتفاقات وسوء تنفيذ البرامج والافتقار إلى التنسيق فيما بين فرادى ومجموعات البلدان، والافتقار إلى التنسيق فيما بين الوكالات ذات الصلة داخل البلدان، وعدم كفاية القوى العاملة الماهرة والأهم من ذلك الافتقار إلى نهج متعدد القطاعات إزاء تيسير التجارة.

ونجم عن ذلك استمرار ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات؛ وارتفاع الرسوم والتأخير عند حواجز الطرق العديدة وطول فترات التأخير بسبب الإجراءات الجمركية والإدارية في الموانئ ومخازن الحدود، وعدم كفاءة البات الدفع والتأمين الدولية في القارة. ويعرقل هذا الأعمال التجارية مما يؤدي إلى ضعف الأداء للإقليم في مجال التجارة الدولية ويعوق إدماج الاقتصادات الأفريقية في الاقتصاد العالمي.

وبالرغم من إحراز تقدم في بعض البلدان، ما زالت إدارات الجمارك تتسم عموماً بالإفراط في طلب الوثائق؛ والإجراءات العنيفة؛ والافتقار إلى استخدام التشغيل الآلي واستخدام تكنولوجيا المعلومات بصورة غير ذات أهمية؛ والافتقار إلى الشفافية وإمكانية التنبؤ والإتساق؛ هذا فضلاً عن الافتقار إلى التعاون مع وكالات حكومية أخرى. ويفضي هذا إلى ضياع الكثير من الوقت وتبديد المال. ومن الشائع جداً في الإقليم أن تمتد فترة التأخير في مكاتب الجمارك إلى ما بين 10 و 30 يوماً أو أكثر. ويبدو أن الانتظار لمدة تصل إلى 24 ساعة للمرور عبر الحدود في أفريقيا يمثل الأمر المعتاد وليس الاستثناء. وخدمات الاتصالات السلوكية واللاسلكية غير ملائمة ولا تتسم بالكفاءة مع تواتر أعطالها كما أنها باهظة التكلفة في أفريقيا بالمقارنة ببقية العالم.

وتتضاعف هذه المشاكل من جراء عدم كفاءة ترتيبات الدفع والائتمان في القارة، والصعوبات في تلبية معايير التجارة الدولية المتعددة التي أدخلتها البلدان متقدمة النمو.

وكجزء من الإجراءات العملية لتنفيذ المعونة من أجل التجارة في المنطقة، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا انطلاقاً من خبرتها الواسعة في مسائل الهياكل الأساسية للتجارة وتيسير التجارة بما يلي:

(أ) إنشاء لجان ومننديات وطنية وإقليمية لتيسير التجارة؛

(ب) إعداد خطة إستراتيجية للتوعية لتيسير التجارة؛

(ج) إنشاء مركز إقليمي مختص بكفاءة وثائق التجارة؛

(د) دعم تطوير مخازن الحدود المشتركة؛

(هـ) تعزيز تنفيذ مبادرة الهياكل الأساسية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)؛

(و) استعراض أوجه الاتساق بين برنامج عمل ألماتي وبرامج النقل الأخرى مثل برنامج النقل في أفريقيا جنوب الصحراء.

(هـ) **معايير التجارة الدولية:** كما اتضح من المناقشات التي جرت في الاستعراض الأفريقي، يتزايد القلق بشأن وقاء البلدان الأفريقية بالحجم المتزايد من المعايير والأنظمة الفنية التي تحكم إمكانية قبول السلع المستوردة في اقتصاد ما. ومن حيث المبدأ، فإن الغرض من هذه المعايير هو كفاية أن تفي المنتجات المتاحة في الأسواق، أيًا كان مصدرها، بالحد الأدنى من المتطلبات. وقد تتعلق هذه المتطلبات بسلامة المستهلكين (كما في حالة المنتجات الغذائية على سبيل المثال) أو حماية البيئة (كما في حالة التجارة في السلع المصنعة مثلاً)، أو إلى خصائص أخرى تتصل بالجودة وبهذا المعنى، فإن هذه المعايير سوف تفي بالغرض المتمثل في توفير القدر الكافي من "المنفعة العامة" للمجتمع بأسره، الذي سيتعرض لو لا ذلك لقلّة العرض ومع ذلك، يحتج كثيراً بأن البلدان الصناعية تنحو إلى استخدام المعايير والأنظمة كبديل للتعريفات الجمركية والقيود الكمية أي أنه في حين تفرض عملية تحرير التجارة إزالة معظم الحواجز التجارية التقليدية، تواصل اقتصادات البلدان المتقدمة النمو حماية بعض القطاعات باستخدام المعايير كقيود تفرض على الواردات من البلدان النامية الأقل تكلفة.

ومن المؤكد أن المعايير والأنظمة تفرض تكاليف إنتاج أعلى على الشركات التي تسعى إلى التصدير من البلدان النامية. ويأتي هذا نتيجة للثغرات التكنولوجية وثغرات الأفضليات التي تنسم بها البلدان النامية مقابل الاقتصادات الصناعية. ويعني استمرار التقدم في المعارف العلمية بشأن المخاطر الصحية والبيئية ضمناً أن تنحو المعايير إلى التغيير بصورة متواترة، وأن تصبح أكثر تشدداً بمرور الزمن. ومن الجلي في هذا الصدد، إنها تحد من قدرة البلدان النامية على الوصول إلى أسواق المنتجات الدولية.

ومن المسائل المثيرة للقلق بشكل خاص لدى البلدان الأفريقية تعدد المعايير للمنتجات الزراعية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، والنهج الأحادي المتبع في وضع هذه المعايير، التي كثيراً ما لا تتوافق مع المعايير المناظرة لمنظمة التجارة العالمية. ومن شأن اعتماد الصادرات الأفريقية اعتماداً شديداً على الأسواق الأوروبية أن يجعلها أكثر عرضة للتأثر من الإصلاحات التنظيمية الأوروبية.

وكجزء من مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أنشطة المعونة من أجل التجارة، يُقترح إجراء دراسات من أجل:

(أ) استعراض مراكز إصدار الشهادات الأفريقية؛

(ب) التحقق من امتثال معايير الاتحاد الأوروبي لقواعد منظمة التجارة العالمية؛

(ج) وإقامة الصلة بين تدابير حماية البيئة والحواجز التجارية، وتحديد المنتجات التي تكون البلدان الأفريقية أسد ضعفاً فيها.